

من المحافظات

تعز

اختتمت بمحافظة تعز فعاليات البرنامج التدريبي الخاص بالأساليب الإشرافية التربوية بإشراف المعلم الذي نظمه الصندوق الاجتماعي للتنمية.

وهدف البرنامج الذي تضمن أربع دورات تدريبية على مدى 6 أيام رقد 104 من موجهي ومشرفي محو الأمية وتعليم الكبار العاملين بمراكز محو الأمية بالمحافظة بمهارات ومعارف في مجال عملهم باعتبارهم حلقة الوصل الرئيسية بين العاملين المباشرين في الميدان الميسرين ولميسرات في مراكز محو الأمية وبين القيادات والإدارات التخطيطية في مكتب محو الأمية بالمديريات.

وأوضحت ضابطة وحدة تعليم الفتاة الريفية بالصندوق الاجتماعي للتنمية بالمحافظة الدكتورة جميلة مرشد لـ(سبأ) أن البرنامج يسعى إلى سد الفجوة القائمة بين ما يقدمه الصندوق الاجتماعي من برامج تدريبية للميسرين والميسرات والموجهين والمشرفين في تقاريرهم خلال زيارتهم الميدانية لمراكز محو الأمية التسعة بالمحافظة على أساليب تعليم الكبار وأساليب إعداد الوسائل التعليمية من البيئة المحلية.

وأشارت إلى أن البرنامج التدريبي للموجهين والمشرفين تم تنفيذه من قبل وحدة تعليم الفتاة الريفية بالتنسيق مع مكتب محو الأمية وتعليم الكبار بالمحافظة لاكمال حلقة التعليم والإشراف بين ما يتم في صفوف محو الأمية وعملية الإشراف التربوي والإدارة على الطرق الحديثة في تعليم الكبار الذي يتخلله إلى الجانب النظري مهارات حياتية تساعد من عملية الجذب للدراسة في صفوف محو الأمية خاصة في المديريات الريفية.

وبينت أن البرنامج من خلال ما قدمه من مفردات في التدريب سعى إلى تحريك المياه الراكدة في مجال تطوير قدرات العاملين في المجالات التعليمية والتربوية خاصة وأن سياسة الصندوق الاجتماعي للتنمية في مرحلته الرابعة الحالية تركز على بناء القدرات البشرية ويهتم بتحقيق التنمية المستدامة من خلال الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة في مختلف مجالات العمل التنموية.

عدن

رصد البرنامج الاستثماري لمشاريع السلطة المحلية بمحافظة عدن خلال العام الجاري 2014م، 3 مليارات و716 مليوناً و859 ألف ريال لـ355 مشروعاً منها 103 مشاريع جديدة و252 مشروعاً قيد التنفيذ.

وأوضح تقرير لمكتب التخطيط والتعاون الدولي بـعدن أن مديرية صيرة حصلت على 53 مشروعاً منها 19 مشروعاً جديداً و34 قيد التنفيذ بتكلفة تبلغ 558 مليوناً و250 ألف ريال، فيما حصلت مديرية المنصورة على 46 مشروعاً منها 14 مشروعاً جديداً و32 قيد التنفيذ بتكلفة 552 مليوناً و728 ألف ريال، كما بلغت قيمة مشاريع مديرية الشيخ عثمان 446 مليوناً و951 ألف ريال لـ45 مشروعاً منها 15 مشروعاً جديداً و30 قيد التنفيذ.

ورصد لمديرية خور مكسر 409 ملايين و750 ألف ريال لـ41 مشروعاً منها 10 مشاريع جديدة و31 قيد التنفيذ، وحصلت مديرية دار سعد على 40 مشروعاً تمثلت بـ8 مشاريع جديدة و32 قيد التنفيذ، بتكلفة 329 مليوناً و406 ألف ريال، وبلغت مشاريع مديرية الريفية 35 مشروعاً منها 7 مشاريع جديدة و28 قيد التنفيذ بتكلفة 300 مليون و388 ألف ريال، فيما بلغت مشاريع مديرية المعالي 33 مشروعاً منها 6 منها جديدة و27 قيد التنفيذ بقيمة 355 مليوناً و132 ألف ريال.

وذكر التقرير أن عدد المشاريع المخصصة لمركز المحافظة بلغت 32 مشروعاً منها 17 جديداً و15 قيد التنفيذ بتكلفة 475 مليوناً و354 ألف ريال .. موضحة بأن تلك المشاريع شملت مختلف مجالات البنية التحتية للمديريات، ومرتبطة بتحسين الوضع المعيشي لأبناء محافظة عدن.

من جانب آخر ارتفعت إيرادات مكتب الواجبات الزكوية بمحافظة عدن خلال العام المنصرم 2013م إلى 521 مليون و839 ألفاً و717 ريالاً بزيادة 78 مليوناً و99 ألفاً و717 ريالاً عن العام 2012م.

وأفاد مدير عام مكتب الواجبات الزكوية بـعدن محمد هود السقاف بأن هذه الزيادة جاءت بعد أن أعطيت الصلاحيات الكاملة للحصول والمتابعة المباشرة لفروع المكتب في مديريات المحافظة وتعاون السلطة المحلية والمكلفين.

وأوضح أن هناك موقوفات في تحصيل الإيرادات من كبار المكلفين من الشركات والمؤسسات التي تورد إيراداتها الزكوية إلى المركز مباشرة، والتي كان من شأنها أن ترفع حصيله إيرادات المحافظة.. مشيراً إلى أن لقاء سيعقد قريباً مع مسؤولي فروع المؤسسات والبنوك بـعدن لمناقشة سبل تحصيل هذه الإيرادات.

وأكد هود أن تلك الإيرادات ستصب في صالح التنمية المحلية في المحافظة ومديرياتها.

ذمار

ناقش مجلس إدارة صندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة ذمار الضوابط اللازمة لصرف حالات الضمان الاجتماعي في عدد من المديريات ودور السلطات المحلية في إيصال مبالغ الضمان لمستحقيها في المديريات لما يزيد عن 69 ألف حالة تستحق أكثر من 680 مليون ريالاً مخصصات الربع الأخير من العام المنصرم 2013م.

وأقر الاجتماع الذي عقد برئاسة محافظ المحافظة يحيى العمري وحضره مدير عام فرع الصندوق بمحافظة عبده محمد الفضلي جملة من الاجراءات التي من شأنها إيصال المستحقات إلى أصحابها عبر نقاط الصرف التابعة للبريد وخصوصاً في المناطق البعيدة عن مركز المحافظة وتحديد أفضل المواقع والنقاط بالتنسيق مع البريد ومديرية وصاب العالي لتسهيل حصول المستحقين لمبالغ الضمان.

وأقر الاجتماع صرف مستحقات الربع والثالث والرابع من العام المنصرم 2013م لمديرية وصاب العالي لعدد 8 آلاف حالة تحت إشراف المجلس المحلي.

كما جرى خلال الاجتماع استعراض عدد من التقارير الميدانية لعملية الصرف في المديريات التي بدأت أمس الأول وتستمر ثلاثة أسابيع.

عمران

استعرض مجلس إدارة صندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة عمران برئاسة الأمين العام للمجلس المحلي للمحافظة صالح المخولس آلية صرف مستحقات الربع الرابع من العام الماضي 74 ألفاً و729 حالة مستفيدة بمبلغ ربعي 765 مليوناً و452 ألف ريال ..

ووقف الاجتماع الذي حضره مدير عام منطقة البريد احمد الروضي ومدير عام الصندوق على رؤية لمواجهة الصعوبات وموقوفات عملية صرف الحالات في مناطق مديريات لسفيان والعشة والقفلة بسبب الأوضاع الأمنية هناك والتي تضمنت اختيار اقرب منطقة جغرافية من كل مديرية لصرف مستحقات الرعاية للمستفيدين ..

واقر مجلس الصندوق خطة مشتركة للبريد وصندوق الرعاية تتضمن نزول موظفي البريد والصندوق الى مراكز الصرف المحددة في مختلف القرى والعزل بمديريات المحافظة ..

كما تم تشكيل غرفة عمليات مشتركة للبريد والرعاية لاستقبال الشكاوى ومعالجتها أو أي مخالفات تصاحب عملية صرف المستحقات المالية.. وخلال الاجتماع حث المخولس على الالتزام بالخطط المعدة للصرف ومنع أية مخالفات واتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل إيصال المستحقات للمستفيدين ..مشدداً على تعاون قيادات المجالس المحلية لإنجاح عملية الصرف وتقييمها في عموم مراكز الصرف ..



المهرة / محمد الهارب

إن ما يجري في دهاليز المستشفيات الحكومية في بلادنا ، لا يمكن تفسيره إلا بالإهمال المتعمد، خاصة في الأونة الأخيرة حيث طال هذا الإهمال العديد منها بينما تكثفت الجهات المعنية وفي مقدمتها وزارة الصحة بمشاهدة مستشفيات حكومية وهي تتحول إلى مقابر للفقراء .. وهكذا هو حال المستشفى المركزي بمحافظة المهرة الذي لم يسلم من الإهمال ، فما أن تقصده ستجد لافتة (هنا مستشفى) ولكن بمجرد أن تتجاوز هذه اللافتة لن تجد سوى أجهزة متهالكة وأطباء غائبين ، واستهانة بأرواح البسطاء .. ولتسليط الضوء أكثر التقت (الثورة) بمجموعة من المواطنين والمختصين الذين تحدثوا عن انهيار منظومة الأداء الصحي وضياح حقوق المرضى بالمستشفى المركزي بالمهرة في ظل ما لحق بالقطاع الصحي في المحافظة من إهمال ونقص في الكوادر الطبية وعجز في الأدوية وغيره من ملامح القصور .. فألى التفاصيل :

وبالمسؤولية الوطنية والإنسانية والأخلاقية الملقاة على عاتقهم .

إهمال وتقصير

كما أوضح مدير المستشفى المركزي سابقا الدكتور سالم علي القمير، من جانبه أن الخلل والتقصير في الخدمات في بعض المرافق الصحية بالمحافظة ومنها المستشفى المركزي، تعود أسبابها لمنظومة الاختلالات العامة في البلد، والبعض منهما قد يأخذ الطابع المحلي، ففيما يخص الجانب المركزي فهناك خلل أو تقصير في وزارة الصحة ويتمثل في الفساد والمحسوبية والتمييز في التعاملات بين المحافظات وعدم مراعاة البعد الجغرافي عن العاصمة .. وأضاف: كذلك يتمثل التقصير من جانب الوزارة في إهمال المحافظة، وعدم توفير البعثات الطبية أو الكادر الطبي الأجنبي الموقود للعمل في المحافظة، وهناك الكثير من الأسباب المحلية أهمها: الضعف في أداء الإدارات الصحية بشكل عام إضافة إلى التخطيط في التخطيط والتوظيف العشوائي للكوادر من خارج المحافظة والذي يتم تحويلهم في نفس العام، وهناك أيضاً من الأسباب المحسوبية والمجاملات والتداخلات في عمل الإدارات ومن أهم الأسباب أيضاً: ضعف المساعدات والدعم والرعاية من قبل الأجهزة الإشرافية على القطاع الصحي، إضافة إلى عدم تفعيل الكثير من الإدارات الصحية في مديريات المحافظة كالخدمات الصحية، وإدارة الصيدلة، والمشآت الصحية الخاصة مما أدى إلى ضعف العمل الرقابي والإشرافي، أيضاً النقص الشديد في وجود التخصصات من أبناء المحافظة سواء في الأطباء، أو الفنيين، أو الممرضين المهنيين ولا توجد خطط لتأهيل الكادر الموجود سواء من القائم على الإدارة الصحية أو السلطة المحلية.

* البداية كانت مع المواطن / سقاف علوي بن حفيظ والذي تحدث قائلاً : - تقديم الرعاية الطبية حق كل مواطن على الدولة ، وليس فضل تمنحه الحكومة للمواطنين ، وبصراحة أصبح العلاج في المستشفى المركزي بالمهرة حلماً صعب المثل ووهماً يصعب تحقيقه في ظل تدني مستوى خدماته الصحية، سوى لوجود نقص شديد في الأجهزة الطبية ، أو لعدم وجود أطباء متخصصين ، أو لعدم توفر الأقسام الطبية المهمة ، مثل الجراحة ، القلب ، نساء وولادة ، عظام، وغيرها من الأقسام التي يجب أن تتوفر في كل المستشفيات .. ونتيجة هذا الإهمال الذي طال هذا المستشفى لم نجد أي العلاج في إحدى مستشفياتها، وجراء ذلك نتكد خسائر مالية باهضة تنقل كاهلنا، بالإضافة إلى ما نتحملة من مشقة السفر ..

تدني مستوى الخدمات

* أما المواطن سالم سعيد بن سلوم فيقول :

- يفترض بأن يكون المستشفى المركزي نموذجاً يحتذى به كونه الوحيد في المهرة ، من خلال ما يقدمه من خدمات طبية لأبناء المحافظة، ولكن الواقع يؤكد عكس ذلك ، حيث يعاني المرضى من تدني مستوى الخدمات الطبية فيه ..

ويضيف : في مساء أحد الأيام قمت بإسعاف حالة مرضية للمستشفى وعند وصولي إلى قسم الطوارئ لم أجد الطبيب المناوب ، وعندما سألت عنه أكد لي أحد العاملين في المستشفى بأن الطبيب ناظم في منزله ، هذا مجرد نموذج بسيط من المعاناة التي نتجرعها جراء الإهمال الذي طال هذا المستشفى وحرماناً من أبسط الحقوق في عيش حياة خالية من الممرض ..

ومن خلال صحيفتكم الغراء أناشد الجهات المسؤولة بوضع حد لما يجري في دهاليز هذه المستشفى من إهمال .

أساس المشكلة

الدكتور أحمد ناجي البشير مدير الشؤون الصيدلانية بمكتب الصحة بالمحافظة يرى أن المشكلة تقع على عاتق ثلاث جهات في المحافظة وهي

وضع سبب للغاية

ومن جانبه تحدث الأخ محمد سالم سعيد قائلاً :

يا أخي أصبح وضع المستشفى سيئاً للغاية حيث لا يوجد فيه أي مقومات تجعلنا نطلق عليه هذا الاسم ، حيث إذا قمت بإسعاف أي حالة مرضية للمستشفى خاصة في الليل فلن تجد الطبيب المناوب ، بالإضافة إلى أن هناك عجزاً كبيراً في تواجد الأطباء المتخصصين بالإضافة إلى افتقاره للعديد من الأقسام أهمها العناية المركزة وغرفة العمليات والحضانة، وغيرها من المشاكل التي يواجهها كل من يدخل إلى المستشفى .

وأردف بالقول : إن ما يجري في هذا المستشفى من إهمال جاء نتيجة غياب وزارة الصحة والسكان عن هذا المشهد الصحي ، وعدم شعور القائمين عليها بواجباتهم

قبل وزارة الصحة إضافة إلى النقص في كافة الأجهزة وعدم صيانة الموجود وكذا عدم صرف العلاوات للموظفين والاهتمام بحقوقهم هو سبب المشكلة التي يعاني منها المرضى وكذا المستشفى .

أوضاع متزيدة

لم تكن شكاوى المواطنين الواردة آنفاً هي الوحيدة بل كان هناك المزيد منها في انتظارنا، إلا أننا فضلنا الاكتفاء بنماذج منها، والتي جاءت في الأسطر السابقة ، وانتقلنا إلى مكتب مدير المستشفى المركزي بمحافظة المهرة الأخ عوض مبارك سعد ، لأخذ رأيه حول واقع المستشفى وما تم طرحه من قبل المواطنين وقد بدأ حديثه قائلاً :

- قبل استلامي لإدارة المستشفى في شهر يناير 2013م كنت أسمع مثل الآخرين عن الأوضاع المتردية للمستشفى، ولكن بعد استلامي للمستشفى لم أتخيل أن الأوضاع بهذه الصورة حيث إن أغلب ما يدور في الشارع وبين المواطنين حقيقة لا غبار عليه، فمن حيث عدد الموظفين والبالغ عددهم بموجب كشف والذي يتم تحويلهم في نفس شهر ديسمبر الماضي، ما يقارب 50% منهم غير متواجدين في عملهم والبعض الآخر متفرغين للدراسة دون إثبات ذلك.

وأضاف: أما بالنسبة للإمكانات القيادة اللازمة فهي غير متوفرة، فالمختبر به أجهزة للفحص بعضها عفى عليها الزمن وتجاوزت عمرها الافتراضي، ونحن بحاجة إلى أجهزة تليق بالمستشفى ، أيضاً الأشعة يوجد جهاز أشعة سينية واحد موديل التسعينيات بمعنى أن تكلفه صيانتها الدورية تقارب قيمة جهاز جديد وأن معظم هذه الأجهزة قد تم تقاعدها في العديد من المحافظات لانتهاه عمرها الافتراضي، ومن المفترض أن يكون قسم الأشعة مستقلاً كمبنى وتجهيزات، أما قسم العمليات فهو بحاجة إلى تحديث المعدات الطبية ابتداءً من المقص ومروراً بالفورسيس إلى أجهزة الإضاءة وأجهزة مراقبة العلامات الحيوية.

وأردف: توجد بعض الأجهزة



مدير المستشفى:

الإمكانات الفنية

غير متوفرة.. وأغلب

ما يدور بين المواطنين

صحيح



مدير مكتب الصحة:

بعد المسافات هو

السبب في عدم تواجد

الأطباء بالمرافق

الصحية

قيادة السلطة المحلية والتي تتحمل المسؤولية بالدرجة الأساسية نتيجة ما تقوم به من تعيينات لا تتناسب وفقاً للمعايير المطلوبة، بالإضافة إلى عدم تجاوب الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالتقارير التي ترفع سنوياً، ليتخذ الإجراءات القانونية لكل من تثبت إدانته بالفساد، وآخر تلك الأسباب تهاون المواطن صاحب الحق ومصدر السلطة في انتزاع حقوقه دون محاباة أو مجاملة سواء كان ذلك على مستوى مكتب الصحة أو المستشفى.

نقص في الإمكانيات

*أما الأخ محمد صالح التميمي، فني مختبرات بالمستشفى يقول:

- إن الإهمال من قبل الجهات المختصة وعدم الإشراف المستمر من

